حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول

The need of Islamic banks in Algeria to Islamic accounting standard N ° 01

Mohamed Abid [1] **ط.د عبيد محمد**

[1] **مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،**

mohamed.abid@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/02/14 **تاريخ القبول: 2020/06/20** **تاريخ النشر: 2020/07/28**

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز حاجة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر إلى معايير المحاسبة الإسلامية، وقد خصت الدراسة معيار المحاسبة الإسلامي الأول (العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية) لما له من أهمية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في تبيان الجانب النظري من الدراسات السابقة، ليتم تلخيص أهم النقاط التي تميز محاسبة البنك الإسلامي وفق معيار المحاسبة الإسلامي الأول عن المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي البنكي، وتوصي الدراسة بضرورة إسراع الجزائر بإصدار نصوص تنظيمية تسهل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية، معايير المحاسبة الإسلامية، النظام المحاسبي المالي البنكي.

تصنيف JEL : M41, M49

Abstract:

The objective of the study is reflected in the need of the Islamic banks which exercise these activities in Algeria with Islamic accounting standards, the study focused on the first Islamic accounting standard given its importance. The researcher used the descriptive approach to demonstrate the theoretical aspect of previous studies, in order to summarize the most important points that distinguish the accounting of the Islamic Bank according to the first Islamic accounting standard from the accounting according to the financial accounting system. The study recommends that Algeria quickly publish regulatory texts facilitating the application of Islamic accounting standards in Algeria.

Keywords: Islamic bank; accounting norms Islamic; banking financial accounting system .

Jel Classification Codes: M41 ; M49.

Résumé:

l'objectif de l'étude se reflète dans le besoin des banques islamiques qui exerce ces activités en Algérie aux normes comptables islamiques, l'étude s'est concentrée sur la première norme comptable islamique vu son importance. Le chercheur a utilisé l'approche descriptive pour démontrer l'aspect théorique des études précédentes, afin de résumer les points les plus importants qui distinguent la comptabilité de la Banque islamique selon la première norme comptable islamique de la comptabilité selon le système de comptabilité financière . L'étude recommande à l'Algérie de publier rapidement des textes réglementaires facilitant l'application des normes comptables islamiques en Algérie.

Mots-clés: Banque islamique; normes comptables islamique ;système comptable financier bancaire .

Code de Classification Jel : M41 ; M49.

عبيد محمد، mohamed.abid@univ-msila.dz

مقدمة:

إن المتأمل في واقع التمويل الإسلامي الذي شهد نمواً كبيراً فانتقل من فكرة أو دعوة الشيخ أبو اليقضان الجزائري(رحمه الله) إلى إنشاء بنك إسلامي يعمل في الجزائر وفق قواعد الفقه الإسلامي تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" إبان الاستعمار

الفرنسي سنة 1928 (بلعباس، بدون سنة نشر، صفحة 05)والذي لم يكتب لها التجسيد لأسباب عديدة فميت غمر بالريف المصري حيث أنشأ الدكتور أحمد النجار(رحمه الله) بنوك الادخار المحلية إلى واقع تجاوزت فيه مصطلح التمويل إلى الصناعة فأصبحت الصناعة المالية الإسلامية بحجم موجودات بلغ قرابة 03 تريليون دولار في نهاية 2018 وتوقعات بوصولها إلى 06 تريليون دولار سنة 2020.

يجمع العديد من الباحثين أن محاسبة البنوك الإسلامية هي محاسبة خاصة لاعتبارات عديدة فخاصة بدايةً لأنها تميز محاسبة البنوك عن باقي المؤسسات، وخاصة لأنها تميز بين محاسبة البنوك الإسلامية عن التقليدية، لهاته الاعتبارات كان لابد من وجود معايير تراعي هاته الخصوصية وهو ما جسدته معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في الجزائر انتقلت محاسبة البنوك من المخطط إلى النظام حيث عرفت تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بداية من سنة 2010، كما تم اعتماد أول بنك إسلامي في الجزائر سنة 1991 (بنك البركة الجزائر) ثم مصرف السلام الجزائري سنة 2008.

تأسيساً على ما سبق تتجلى إشكالية الدراسة الرئيسية التالية:

فيما تتجلى حاجة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما مدى أهمية وجود معايير محاسبية خاصة بالبنوك الإسلامية ؟
2. هل تتوافق محاسبة البنوك وفق النظام المحاسبي المالي مع خصوصية البنوك الإسلامية ؟
3. فيما تتجلى حاجة البنوك الإسلامية إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول ؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: "معايير المحاسبة الإسلامية مهمة لتوجيه عمل البنوك الإسلامية ".

الفرضية الثانية: "لا تتلائم محاسبة البنوك وفق النظام المحاسبي المالي مع خصوصية البنوك الإسلامية"

الفرضية الثالثة: "تتجلى حاجة البنوك الإسلامية إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول في مراعاته لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي في عدة مفردات لعل أهمها جانب العرض والإفصاح في القوائم المالية".

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على ما يلي:

- إبراز أهمية وجود معايير للمحاسبة الإسلامية؛
- دراسة واقع محاسبة البنوك الإسلامية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي؛
- توضيح أهمية معيار المحاسبة الإسلامي الأول للبنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر للوفاء باحتياجات الأطراف ذوي العلاقة بالبنوك الإسلامية في الجزائر.

نموذج الدراسة: للإجابة على الإشكالية ومختلف التساؤلات الفرعية المطروحة من خلال الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي وفقا لما تقتضيه طبيعة عناصر الدراسة، وهذا من خلال دراسة الأدبيات النظرية لمعايير المحاسبة الإسلامية ومحاسبة البنوك الإسلامية في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية وهذا بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع بتصنيفها وتحليلها وتشخيص ظاهرة البحث بغية فهم الموضوع، ثم تقديم مجموعة من التصورات حول أهمية وحاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول (**العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**)، حيث تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: محاسبة البنوك في الجزائر.

المحور الثاني: معايير المحاسبة الإسلامية.

المحور الثالث: حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول.

الدراسات السابقة باللغة العربية:

1/-الدراسة الأولى: كداتسة عائشة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات المصرفية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر، 2017/2018.

أشارت الباحثة في هاته الدراسة إلى خصوصية الممارسة المهنية في بنك البركة الجزائري حيث أن هذا الأخير ملزم أمام جهتين، الأولى إلزامية تطبيق متطلبات النظام المحاسبي البنكي (SCFB) المستمد من معايير المحاسبة الدولية والجهة الثانية وباعتبار البنك أحد فروع مجموعة البركة المصرفية فهو ملزم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إذن فالبنك يعد قوائمه المالية وفق النموذجين قارنت الباحثة بين النموذجين وتوصلت إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في بنك البركة الجزائري يؤثر بشكل ايجابي على القوائم المالية للبنك وخاصة قائمة المركز المالي من حيث الشكل والمعلومات المعروضة فيه، كما أن الإفصاح المحاسبي يكون عند مستوى أمثل عند تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية منه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3/الدراسة الثانية: الإمام أحمد يوسف، فتح الرحمان الحسن منصور، مقال بعنوان تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية -بالتطبيق على عينة من المصارف-، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد02، 2015.

تناولت الدراسة معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف، حيث هدفت إلى إختبار ذلك الدور وتوضيح أثر هذا المعيار على شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية، وتمحورت الإشكالية حول مدى مساهمة المعيار في شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية؟ وأثر ذلك على مصداقية وعدالة القوائم المالية، تم ذلك بإستخدام أسلوب العينة العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المعيار يودي إلى شفافية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية كما أشارت إلى أن دقة وشمولية هذا الإفصاح يؤدي إلى سلامة القوائم المالية.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

1-/ Adel Mohammed Sarea , Mustafa Mohd Hanefah , The need of accounting standards for Islamic financial institutions (evidence from AAOIFI), Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 4 No. 1, 2013 pp. 64-76, available at www.emeraldinsight.com/1759-0817.htm **in 06/09/2019.**

هدفت الدراسة إلى تحديد الحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية عن طريق استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من جوانب عديدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية لهاته الهيئة تعتبر دليلا يراعي خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية وأداة مفيدة لتلبية الإحتياجات المختلفة لهاته المؤسسات، وقد أشار الباحثان على أن أهم التحديات التي تواجه هاته المؤسسات هي إعداد القوائم المالية في إطار المعايير المحاسبية المختلفة مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالقابلية للمقارنة، الموثوقية، القياس.... إلخ، وقد إختتمت الدراسة بتوصيات عديدة أهمها في نظر الباحثين هي جعل المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هاته الهيئة إلزامية في جميع البلدان الإسلامية.

المحور الأول: محاسبة البنوك في الجزائر

سنحاول في هذا المحور الاطلاع على الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي البنكي مرورًا على مفهوم البنوك الإسلامية.

1- مفهوم البنك الإسلامي(المصرف الإسلامي): تعددت التعاريف التي أعطيت للبنوك الإسلامية باختلاف مشارب الباحثين فيها فغلب الشق الشرعي على القانوني تارة بينما طغى الاقتصادي في أخرى، فعرفها جمال الغريب على أنها "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها تعاملاً محرماً شرعًا (فضل المولى محمد، 1985، صفحة 24)،

وعرفت أيضا أنها مؤسسة مالية ونقدية تقوم بتجميع المدخرات من أصحابها وتوجيهها نحو أوجه الاستثمار الحقيقية استناداً الى مبادى الشريعة الإسلامية (العجواني ، 2008، صفحة 110)

وقد عرفه الباحث كالآتي: هو مؤسسة مالية ربحية تحاول تجسيد أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها، فتتعدى الوساطة المالية إلى وساطة استثمارية، وتجتنب التعامل بالفوائد الربوية إلى مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، والتغلغل في الاقتصاد الوهمي إلى بناء اقتصاد حقيقي، والجانب اللا أخلاقي في المعاملات إلى المعاملات الأخلاقية، مع تفعيل دورها تجاه المجتمع.

2- الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي (SCF)

2-1 تعريف النظام المحاسبي المالي عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية بما يلي:

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (المادة 03 من القانون رقم 11/07 ، 2007، صفحة 03)، و يتضح جليا من خلال الإطار التصوري ومعظم الطرق وإجراءات التقييم والتنظيم المحاسبي إعتماد النظام المحاسبي المالي على معايير المحاسبة الدولية (DDPI), 2015, p. 06)) ، ومن خلال مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي نلاحظ أنه تم الاعتماد على المخطط المحاسبي الفرنسي، بحيث تم اقتباس اغلب حسابات المخطط الفرنسي نسخة سنة 1983 والمعدل في سنة 1999 رغم أن هذا الأخير طرأت عليه عدة تعديلات في الفترة الممتدة بين 2002 و 2007 ورغم ان المحاسبة في فرنسا تتميز بالتحفظ والسرية وهي غير متطورة مقارنة بالدول الانجلوسكسونية التي هي امتداد وأرضية للمعايير المحاسبية الدولية (شنوف، 2014، صفحة 452).

2-2 هيكل القانوني للنظام المحاسبي المالي: توالت التشريعات المنظمة للنظام المحاسبي المالي بعد القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ويمكن إجمالها فيما يلي:

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق احكام القانون 07-11.
- ❖ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر عن وزارة المالية بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
- ❖ الملحق رقم 2 نظام المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.
- ❖ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر عن وزارة المالية المتضمن تحديد أسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- ❖ التعليمة رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009 عن وزير المالية والتي تحدد تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة في سنة 2010 من خلال معالجة قضايا المرور من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي من جهة ومقابلة الحسابات السابقة بالحالية.
- ❖ التعليمات الصادرة بعد الفاتح جانفي 2010 حيث قامت وزارة المالية بعد البداية الرسمية لتطبيق النظام المحاسبي المالي (2010/01/01) عن طريق المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من التعليمات المنهجية وهي في جلها تعليمات تقدم شروحات للتعليمة الوزارية رقم (02) الصادرة في 29 أكتوبر 2010 والمتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.

3- محاسبة البنوك وفق النظام المحاسبي المالي (SCFB) : استدعت خصوصية محاسبة البنوك في الجزائر على غرار كل دول العالم نظاماً خاصا بها، وهو ما تضمنه النظام رقم 04/09 المؤرخ في 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث تلزم المادة 02 منه المؤسسات المالية بتسجيل عملياتها وفق

هذا المخطط ولا يمكن مخالفته بصفة مؤقتة إلا بترخيص من بنك الجزائر، تطبق أحكامه ابتداءاً من 01 جانفي 2010 ويلغى حسب هذا النظام كل الأحكام المخالفة لاسيما النظام رقم 08/92 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي (حديدي، 2015/2014، صفحة 253).

1-3 المبادئ العامة للمخطط المحاسبي البنكي: تتجسد أهم هاته المبادئ فيما يلي (حاج محمد، 2000، صفحة 16):

- ✓ طرق التقييم وتقديم الحسابات المستعملة يجب أن تكون متشابهة من فترة محاسبية إلى أخرى، وفي حال تغييرها يجب أن يكون هناك تبرير بوجود ظروف استثنائية، محتوى هذا التغيير يجب ان يكون في وثيقة ملحقة للقوائم الشاملة الملحقة؛
- ✓ ذمة المؤسسة الخاضعة تقيم في اطار استمرارية النشاط، وتقدر أموال الخصوم وخارج الميزانية على أساس قيمة التصفية التي لا تتدخل الا في حال ان تصبح استمرارية الاستغلال غير مضمونة؛
- ✓ التكاليف والايرادات الموجودة أصلها في العمليات المحققة خلال السنة يجب أن تكون ملحقة؛
- ✓ الممتلكات تسجل محاسبيا بالوحدة النقدية، حيث أن الممتلكات المكتسبة بصفة فردية تسجل بتكلفة الحيازة وتحتفظ بهذه التكلفة الا في حالة إعادة التقييم المبرمجة من خلال التنظيمات الجارية؛
- ✓ تسجل العمليات بدون تعويض أو مقاصة لا بين مراكز الميزانية أو التي خارج الميزانية، ولا بين مراكز التكاليف والايرادات؛
- ✓ كل التكاليف تسجل محاسبيا حتى وإن كانت فقط محتملة، الا الاحكام الخاصة محضرة ومدرجة بالتشريعات والتنظيمات السارية، والعكس بالنسبة للإيرادات لا يمكن اخذها بعين الاعتبار محاسبيا إذا لم تتحقق فعلا؛
- ✓ الميزانية الافتتاحية للسنة يجب أن توافق الميزانية المنتهية للسنة السابقة.

2-3 القوانين والأنظمة التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بالبنوك في الجزائر: صدر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الاسلامية في الجزائر في العدد 73 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادر في 2018/12/09 النظام رقم 18-02 المؤرخ في: 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والذي يحتوي على 12 مادة حاول فيها القائمون على الشق التشريعي اعطاء مفاهيم حول هاته العمليات ومحاولة ضبطها (النظام رقم 18-02، 2018)، تم تدارك الأخطاء العديدة التي وردت في النظام 18- 02 بموجب النظام 20-02 والذي تضمن 24 مادة، حيث حددت هدف هذا النظام المادة الأولى كما عددت المادة الرابعة المنتجات المالية الإسلامية على النحو التالي المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، وكذا حسابات الودائع وعرفت هاته المنتجات المواد من 05 إلى12، كما أوجبت المادة 15 البنوك الراغبة في القيام بهاته العمليات إنشاء هيئة رقابة شرعية وحددت عدد أعضائها ب03 أعضاء على الأقل، في المادة 17 عُرِف شباك الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك ونصت على استقلاليته عن الهياكل الأخرى للبنك ويتضمن ذلك الفصل الكامل بين محاسبة الشباك الإسلامي وباقي هياكل البنك، أما المادة 18 فقد نصت في اطار فصل الشباك الإسلامي عن باقي هياكل البنك على هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك. الغت المادة 23 أحكام النظام 18-02 السابق، (النظام رقم 20-02، 2020)

وفيما يلي عرض لأهم القوانين والأنظمة التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية بالبنوك في الجزائر.

_ **النظام رقم 04/09 المؤرخ في 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، ويهدف إلى تحديد مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث تلتزم بمقتضاه المؤسسات الخاضعة بتسجيل عملياتها وفقاً لهذا المخطط، ولا يمكن مخالفته بصفة مؤقتة إلا بترخيص من بنك الجزائر، تطبق أحكامه ابتداءاً من 2010/01/01 (النظام رقم 09-04 ، 2009).

-**النظام رقم 05/09 المؤرخ في 2009/10/18 المتضمن تحديد شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية**، نصت المادة 02 منه أن الكشوف المالية القابلة للنشر المؤسسات الخاضعة هي كالآتي: الميزانية، خارج الميزانية، حسابات

النتائج، جدول التدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق، كما قدم نماذج لهاته الكشوف واحتوى على مجموعة من المذكرات التنظيمية وصل عددها الى 11 مذكرة لتوضيح الطرق والقواعد المحاسبية والمعلومات التي يجب أن تتوفر في كل قائمة مالية، تطبق أحكامه ابتداءاً من 2010/01/01 (النظام رقم 09/05، 2009).

المحور الثاني معايير المحاسبة الإسلامية:

سنمر على معايير المحاسبة الدولية للوصول إلى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعاييرها المحاسبية.

1- المعايير المحاسبة: ينظر إلى المعايير المحاسبية أنها ترجمة مدروسة لمستوى الفكر المتاح سوآءا كان متمثلاً في مجموعة من الأهداف والمفاهيم أو الفروض والمبادئ العلمية. كما تعد المعايير أحد أهم أدوات التطبيق العلمي، التي يجب أن يراعى في بنائها كافة الظروف البيئية ومن هنا نستطيع القول بأن المعايير المحاسبية يتم بناؤها بالاعتماد على ثلاثة مصادر رئيسية هي: النظرية، البيئة، العرف (السيد الجزار، 2017، صفحة 23). وتعرف المعايير المحاسبية أيضاً أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق (قاضي، 2003، صفحة 33).

2- معايير المحاسبة الدولية (ias/ifrs): هي معايير لتوحيد المحاسبة على المستوى الدولي تهدف إلى إخراج قوائم وتقارير مالية متجانسة لتسهيل قراءتها وإجراء مختلف المقارنات بين الوضعيات المالية للمنشآت، تصدر هاته الأخيرة عن هيئة دولية هي لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدولية حيث أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1973 وأصدرت إلى غاية 2001 (41) معيار تعرف بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) يتم تفسير هاته المعايير عن طريق لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) والتي أصدرت 34 تفسير، ثم أسندت عملية إصدار المعايير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (الجعارات، 2015، صفحة 06)، أُصْدِر إلى غاية 2019 (17) معيار تعرف بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويقوم بتفسير هاته المعايير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) وأصدرت الى غاية 2019 (23) تفسير (ifrs, 2019).

3- **معايير المحاسبة الإسلامية :** في هذا الجزء سنتطرق الى تقديم لهيئة الإصدار ثم ماهية معايير المحاسبة الإسلامية.

1-3 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)(الموقع الرسمي، 2019): هي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست بموجب إتفاقية التأسيس بالجزائر في 1990 وسجلت بالبحرين سنة 1991 أين يقع مقرها الرئيس، لها منجزات مهنية على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات عديدة (المحاسبة، المراجعة، أخلاقيات العمل والحوكمة، المعايير الشرعية)، والتي اعتمدتها العديد من البنوك المركزية والسلطات المالية في العديد من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحضى الهيئة بدعم العديد من المؤسسات الأعضاء من بينها البنوك المركزية، السلطات الرقابية شركات المحاسبة والتدقيق من أكثر من دولة، تطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، أصدرت الهيئة حتى الآن 5 أنواع من المعايير وهي

2 معيار أخلاقي، **58** معيار شرعي، **7** معايير للحوكمة، **26** معيار محاسبي، **5** معايير للمراجعة .

2-3 ماهية معايير المحاسبة الإسلامية: سنحاول إعطاء مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية وأهميتها بالنسبة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي

1-2-3 تعريف معايير المحاسبة الإسلامية: عرفت معايير المحاسبة الإسلامية بأنها:" الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية" (شحاته حسين، 2005، صفحة 58).

2-2-3 أهمية المعايير المحاسبية والشرعية الإسلامية : أضافت المعايير الكثير للمالية الإسلامية ويمكن اختزال أهمها في التالي:

- ❖ إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة

التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2007، صفحة ل.م.ع)

- ❖ السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطاً مالياً إسلامياً ومكاتب المحاسبة والمرجعة.
- ❖ توحيد المرجعية للعمل المصرفي الإسلامي على مستوى الممارسة والمراجعة والإشراف الرقابي (مشعل، مداخلة بعنوان: دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية، 2008، صفحة 03).
- ❖ تنميط التطبيقات أو الممارسات إلى الحد الذي تبدو فيه متطابقة أو متقاربة، علماً أن التنميط بمعنى التقارب أو التطابق يلغي التضارب المحتمل، لكنه لا يقتضي إلغاء التنوع أو حمل التطبيقات على رأي فقهي واحد، وإنما يتصور أن يتضمن المعيار الشرعي لصيغة ما وضع الأسس الشرعية لأكثر من رأي فقهي (مشعل ، 2007، صفحة 05).

4- معيار المحاسبة الإسلامي الأول(العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)

بداية يُعَرَف الإفصاح المحاسبي بأنة تبيان نتائج الأنشطة والمركز المالي للبنك الإسلامي لملاكها (الشركاء)، ولمن يهمه الأمر، وذلك دون تدليس أو إخفاء أو غش لأي بيان من البيانات التي تهم جميع الأطراف ذوي المصلحة في أموال البنك، بحيث تكون جميع البيانات المنشورة عن نشاط البنك واضحة وصادقة في الدلالة عن المراد منها وضوحًا تامًا (عوضي و علي جمعة، 2009، صفحة 86).

يعتبر معيار المحاسبة الإسلامي الأول (معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، 2015، صفحة 189/148) ضمن مجموعة المعايير المحاسبية الاسلامية التي تم اصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للبنوك الاسلامية ومتطلبات الافصاح في تلك القوائم، ويوضح الشكل البياني التالي هيكل عام للمعيار:

الشكل رقم (01) الهيكل العام للمعيار المحاسبي الأول العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرعن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI).

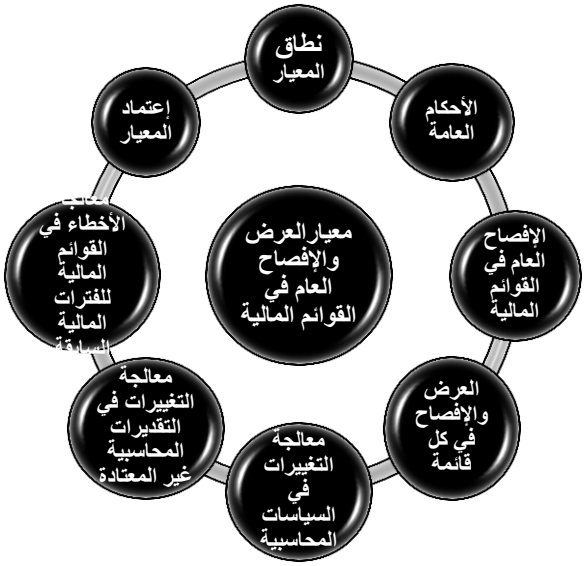

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معيار المحاسبة الإسلامي الأول.

وفي ما يلي شرح مقتضب لما حملته فقرات المعيار:

4-1 **نطاق المعيار:** يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المعدة من قبل البنوك بهدف خدمة المستخدمين الرئيسين لهاته القوائم، وأحكام هذا المعيار تطبق على جميع البنوك بمختلف أنواعها وأشكالها و أحجامها، وإذا ما تم مخالفة أحكام هذا المعيار فيجب الافصاح عن ذلك وبيان أثرها على عناصر القوائم المالية.

4-2 أحكام عامة:

4-2-1 المجموعة الكاملة للقوائم المالية : ويجب أن تشمل المجموعة الكاملة التي تنشرها البنوك ما يلي :
قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التغير في الاستثمارات المقيدة، بالإضافة الى قائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق الزكاة والصدقات وقائمة مصادر واستخدامات الأموال لصندوق القرض، أو أية قوائم تقارير بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف.

4-2-2 القوائم المالية المقارنة: على البنك أن يقوم بإعداد قوائم مالية للفترة المالية الحالية بحيث تكون مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية السابقة، حيث يجب تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية للمركز المالي للمصرف، كذلك توضح نتائج الأعمال والتدفقات النقدية والاستثمارات المقيدة ومصادر استخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات وأموال صندوق القرض، والفترات التي تحتويها هاته القوائم.

4-2-3 تقريب المبالغ المعروضة : حيث يجب أن يتم تقريب المبالغ الواردة في هاته القوائم الى أقرب وحدة نقدية .

4-2-4 شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة: يجب أن تعد القوائم المالية بشكل يعكس وضوح محتوياتها وبمصطلحات يسهل على المستخدم فهم المعلومات التي تحتويها، كما لا يجوز تبويب الموجودات في قائمة المركز المالي بين مجموعات متداولة وغير متداولة.

4-2-5 ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات: ترقم هاته الصفحات تسلسلياً، وتعنون الإيضاحات بعناوين واضحة بجانب كل عنصر مرتبط بها في القوائم المالية.

4-2-6 الإيضاحات حول القوائم المالية : هي جزء لا يتجزأ من القوائم المالية بحيث يجب أن تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي على قائمة من القوائم المالية عبارة "تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ..إلى رقم .. جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية"

4-3 الإفصاح العام في القوائم المالية : بمقتضى معيار المحاسبة الإسلامي الأول يتناول الإفصاح العام في القوائم المالية البنود التالية:

- الافصاح الكافي عن المعلومات الهامة.
- الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف مثل إسم وجنسية البنك.
- الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي .
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة.
- الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية .
- الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة .
- الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.
- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها و الحسابات الأخرى.
- الإفصاح عن توزيع حسابات الإستثمار المطلقة وما في حكمها و الحسابات الأخرى
- الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسيلها الفعلي.
- الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير.

- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية .
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن موجودات البنك المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف.
- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية .
- الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح التي يتبعها المصرف وكذلك احتساب الخسارة وتوزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار
- الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة.

4-4 العرض والإفصاح في كل قائمة: يتناول هذا الجزء من المعيار العرض والإفصاح في القوائم المالية بالبنوك الإسلامية، حيث سنتطرق إلى بعض الفقرات الهامة من هذا الجزء.

1-4-4 معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية: تعالج هاته الفقرة من المعيار تغيير البنك لسياساته المحاسبية وتطبيق سياسة جديدة ولكن بالمقارنة بأثر رجعي على آخر سنة مالية سبقت تغيير السياسة .

2-4-4 معالجة التغيرات في التقديرات غير المعتادة: وتعالج هذه الفقرة الإفصاح عن التغير في التقديرات المحاسبية غير المعتاد ومعالجة كل تغير على حدة وبشكل مستقل على جميع بيانات القوائم المالية.

3-4-4 معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة: توضح هذه الفقرات وجوب تصحيح الأخطاء في القوائم المالية المعروضة بأثر رجعي، مع الإفصاح عن أثر هاته الأخطاء على حقوق الأطراف ذي العلاقة بالبنك الإسلامي.

يعتبر هذا المعيار أقدم المعايير الصادرة عن الهيئة حيث تاريخ سريانه 1996/01/01 .

المحور الثالث: حاجة البنك الإسلامي في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول:

تؤكد النظريات المالية والمحاسبية أن الشركات مهتمة بتعزيز بيئة المعلومات عن طريق ممارسات الإفصاح (CORE, 2001, p. 443)، تختلف هاته الممارسات على نطاق واسع ليس فقط بين البلدان، بل وأيضاً داخل البلد الواحد وبين مختلف النشاطات (ERKENS, 2016, p. 54)، ولما اختلف نشاط البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية كان لا بد أن تكون ممارسات الإفصاح في هاته البنوك تختلف عن غيرها، إضافة إلى ذلك هناك مناقشة مكثفة حول أفضل السبل لتحقيق الشفافية والقابلية الدولية للمقارنة بين البيانات المالية. إن النهج المهيمن يتلخص في مواءمة المعايير المحاسبية بين البلدان (ERKENS, 2016, p. 54). فكانت معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الأيوفي هي السبيل لتوحيد القوائم المالية لمختلف البنوك الإسلامية.

وفي الجزائر وبإعتبار النظام المحاسبي المالي مستوحى أو ترجمة للمعايير المحاسبية الدولية فقد لمس الباحث حاجة البنك الإسلامي في الجزائر إلى معيار المحاسبة الإسلامي الأول (العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية) في بنود عديدة تم تلخيصها كالآتي:

1- الإفصاح عن الكسب المخالف للشريعة الإسلامية: بإعتبار البنك الإسلامي لا يعمل بمنئ عن بيئته، ونظراً لأن هاته الأخيرة لا تخلو من المخالفات الشرعية فقد يتولد لدى البنك الإسلامي إيرادات أو مصروفات نتيجة لهاته البيئة تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، محاسبيا هاته المعاملات لم يتطرق إليها النظام المحاسبي المالي البنكي إلا أن معيار المحاسبة الإسلامي الأول نص في الفقرة 15 على الإفصاح عن الصرف أو الكسب المخالف للشريعة الإسلامية.

2- موضع حسابات الإستثمار المطلقة في قائمة المركز المالي: يعتبر النظام المحاسبي المالي شأنه شأن المعايير المحاسبية الدولية حسابات الاستثمار المطلقة التزام مثل باقي الحسابات الجارية حيث لا يعترف إلا بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية كفئات

رئيسة لقائمة المركز المالي وهو تصنيف لا يعبر عن حقيقة هاته الحسابات التي تناولها معيار المحاسبة الإسلامي الأول والسادس وصنفها في فئة خاصة بين فئة الالتزامات وحقوق الملكية (كتادسة ، 2017/2018، صفحة 376)

3- الشكل والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المشتركة: رغم تقارب محاسبة البنوك في الجزائر والتي نصت المادة 02 من نظامها 05/09 أن الكشوف المالية (القوائم المالية) القابلة للنشر لدى المؤسسات الخاضعة هي كالآتي: الميزانية، خارج الميزانية، حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية في هاته القوائم إلا أن الاعتراف والقياس لعناصر هاته القوائم إضافة إلى العرض والافصاح والمحتوى المعلوماتي يختلف اختلافا ملحوظاً.

4- القوائم المالية الأخرى الخاصة بالبنوك الإسلامية: سبق الإشارة إلى وجود قوائم مالية مشتركة بين النظام المحاسبي المالي البنكي ومعايير المحاسبة الإسلامية، إلا إن خصوصية العمل المصرفي الإسلامي والدور الذي يلعبه في التنمية الاجتماعية أخرج قوائم جديدة تنفرد بها المعايير الإسلامية تضمنها معيار المحاسبة الإسلامي الأول، ويوضح الجدول الموالي أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات القوائم المالية بمقتضى النظامين.

الجدول رقم (01): أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية المطلوبة بمقتضى النظام المحاسبي المالي البنكي ومعيار المحاسبة الإسلامي الأول.

الرقم	القائمة المالية	القوائم المشتركة	خاصة بالنظام المحاسبي المالي البنكي	خاصة ب(AAOIFI)
(1)	قائمة المركز المالي (الميزانية)	✓		
(2)	خارج الميزانية		✓	
(3)	قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	✓		
(4)	قائمة التدفقات النقدية	✓		
(5)	قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية	✓		
(6)	قائمة التغيرات في الاستثمارت المقيدة			✓
(7)	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات			✓
(8)	قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن			✓
(9)	الإيضاحات حول القوائم المالية (الملحق)	✓		
(10)	أية قوائم أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف			✓

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادًا على النظام المحاسبي المالي البنكي (النظام 09/05) ومعيار المحاسبة الإسلامي الأول .

إنفرد معيار المحاسبة الإسلامي الأول بالقوائم التالية:

1-4 قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة: ترفع البنوك الإسلامية حجم ودائعها من خلال هذه الحسابات الذي يقتصر دور المصرف على إدارتها سواءاً على أساس مضاربة مقيدة أو وكالة بأجر، وبما أنه لا يحق له التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب تلك الحسابات فإن هاته الحسابات تعالج بصورة مستقلة عن قائمة المركز المالي للبنك في قائمة تظهر التغيرات في قيم الاستثمارات المقيدة، يتم إعدادها وعرضها وفق الفقرة رقم 02 من معيار المحاسبة الإسلامي الأول، كما ينبغي الإفصاح عن كل المعلومات التي تهم أصحاب هذه الحسابات كالطرق المستخدمة في تحديد العائد ومعدله وقيمته (رفعت، 2009، صفحة 04) .

2-4 قائمة مصادر استخدامات صندوق الزكاة والصدقات(إذا تولى البنك مسؤولية جمع الزكاة كليا أو جزئيا): حتى يطمئن الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي عن مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات وجب إظهارها في قائمة منفصلة توضح مصادر أموال الزكاة أساليب إجراءات التحصيل إضافة إلى أوجه إنفاق هاته الأموال.

3-4 قائمة موارد وإستخدامات صندوق القرض الحسن: شأنها شأن القائمة السابقة تعتبر هاته الأخيرة تجسيد لمبادئ التكافل والقيم الاجتماعية التي يختص بها البنك الإسلامي وهو قرض بدون فائدة يمنحه البنك لمستحقيه حيث يعرض بمحتوى هاته القائمة مصادر واستخدامات هذا القرض.

4-4 أية قوائم تقارير بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات الواردة في بيان الأهداف، حيث بموجب هاته الفقرة للبنك الإسلامي أن يقدم معلومات إضافية تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

خاتمة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة وفي طيات عناوينها توصل الباحث إلى إثبات حاجة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى معايير المحاسبة الإسلامية عامة وإلى المعيار الأول خاصة لشموليته وأهميته البالغة مقارنة بباقي المعايير ولمراعاته لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي في عدة مفردات لعل أهمها جانب العرض والإفصاح في القوائم المالية . إضافة إلى ذلك فقد توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات نوجزها في التالي:

- اكتفاء البنوك الإسلامية في الجزائر بعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي البنكي لا يخدم مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي.
- الإفصاح في القوائم المالية للبنوك الإسلامية وفق النظام المحاسبي المالي البنكي غير كافي ولا ملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك الإسلامي.
- التمويل الإسلامي ليس غريبا على الجزائر بل تعتبر الجزائر سباقة في هذا المجال وما أول فكرة إنشاء بنك إسلامي إبان الاستعمار الفرنسي والتي لم يكتب لها القبول وانشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الا دليل على ذلك.
- بإصدار النظام 20-02 فقد تدارك أخطاء التظام 18-02 وتم وضع خطوات جادة نحو تنظيم بيئة نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر.
- يتضح للباحث أن تطبيق معيار المحاسبة الإسلامي الأول يدعم شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما يساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية محددة.

المقترحات: توصي الدراسة بالمقترحات التالية:

- ❖ إتمام إصدار القوانين المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية في الجزائر للمساعدة في توجيه معاملاتها بما يتلائم ومتطلبات الشريعة الإسلامية.
- ❖ السماح للبنوك الإسلامية في الجزائر بتطبيق المعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وخاصة معيارها الأول كبداية لما له من دور في مساعدة البنوك الإسلامية في العرض والإفصاح في القوائم المالية، ومدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على أساس المقاصد الشرعية.
- ❖ الترويج الجيد لمعايير المحاسبة الإسلامية يقتضي مجانية الوصول إلى إصدارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

- *(DDPI). (2015). Direction du développement et des partenariats internationaux, Le nouveau systéme comptable financier-historique et enjeux de sa mise en application. paris.*
- *CORE, J. (2001, 09). A review of the empirical disclure literature: discussion. Journal of accounting and economics, pp. 441-456.*
- *ERKENS, M. (2016). Disclosure Behavior of European Firms around the Adoption of IFRS. Springer.*
- *ifrs. (2019, 08 09). Retrieved from www.ifrs.org.*
- آدم حديدي. (2015/2014). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية–دراسة ميدانية–. الجزائر: أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03.
- المادة 03 من القانون رقم 11/07 . (25 نوفمبر، 2007). المتضمن النظام المحاسبي المالي . الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 74.
- الموقع الرسمي. (01 جوان، 2019). هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تم الاسترداد من www.aaoifi.com
- النظام رقم 09/05. (10 أكتوبر، 2009). المتضمن تحديد شروط إعداد و نشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية. . الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- النظام رقم 09–04 . (23 جويلية، 2009). المتضمن: مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ، العدد 76.
- النظام رقم 18–02. (09 ديسمبر، 2018). المتضمن قواعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،.
- النظام رقم 20–02. (24 مارس، 2020). المتضمن العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. العدد 16.
- حسين شحاته حسين. (2005). المصارف الاسلامية بين الفكر والتطبيق. القاهرة–مصر–: المجلد 01، مكتبة التقوى.
- حسين قاضي. (2003). النموذج المحاسبي المعاصر–هيكل النظرية المحاسبية–. الأردن: دار وائل للنشر.
- خالد جمال الجعارات. (2015). مختصر المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة جامعية. ورقلة : مطبعة جامعة قاصدي مرباح–ورقلة– الجزائر.
- رفعت السيد عوضي، و محمد علي جمعة. (2009). الجوانب المحاسبية للمصارف الإسلامية–موسوعة الإقتصاد الإسلامي في المصارف والنقود والأسواق المالية–المجلد السادس، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. القاهرة–مصر–، : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى.
- شعيب شنوف. (26/25 نوفمبر، 2014). مداخلة بعنوان: دور معايير الإبلاغ المالي الدولية في جلب الإستثمارات في البلدان العربية. ورقلة، الجزائر: لملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS /IFRS/IPSAS) في تفعيل أداءالمؤسسات و الحكومات اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري(المالي و العمومي) على ضوء التجارب الدولية .
- عائشة كتادسة . (2017/2018). أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات المصرفية. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02.
- عبد الباري مشعل . (15/14 يناير، 2007). مداخلة بعنوان: العقود النمطية للأدوات المالية الإسلامية:أما آن الأوان؟ مملكة البحرين: المؤتمر السادس للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- عبد الباري مشعل. (10/09 مارس، 2008). مداخلة بعنوان: دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه وتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية. سوريا: المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية(الصيرفة الإسلامية الواقع والطموح)، السلام للمؤتمرات.

- عبد الرزاق بلعباس. (بدون سنة نشر). صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبتكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينيات القرن الماضي. دراسات إقتصادية اسلامية، صفحة المجلد رقم 19، العدد 02، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.
- عبد الكريم رفعت. (30 مارس، 2009). مداخلة بعنوان: المصارف الإسلامية ودور المحاسبة في إتخاذ القرارات. الرياض، المملكة العربية السعودية: ندوة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،.
- فتاح حاج محمد. (2000). دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه–دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–. الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجيستير غير منشورة.
- كمال محمد السيد الجزار. (2017). المحاسبة عن عمليات الإجارة في ظل معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)،. مصر: رسالة ماجيستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- محمد محمود العجواني . (2008). البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية . عمان –الأردن–: دار المسيرة للنشر .
- نصر الدين فضل المولى محمد. (1985). المصارف الإسلامية (المجلد الأولى). دار العلم للطباعة والنشر.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2007). المعايير الشرعية. المنامة–البحرين–.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المنامة–البحرين–: دار الميمان للنشر والتوزيع.